المحور الثالث: مظاهر الفساد

للفساد الإداري و المالي العديد من الممارسات التي تعبر عن الظاهرة، و عادة ما تكون متشابهة ومتداخلة و يمكن تقسيمها إلى الأشكال التالية :

1- ***الرشوة*** : عرفها الفقه بأنها متاجرة الموظف بأعمال وظيفته عن طريق طلب أو قبول أو تلقي ما يعرضه صاحب الحاجة مقابل أداء خدمة أو الامتناع عن أدائها . و قد عرفها قانون العقوبات الجزائري في المادة 127.

2- ***المحسوبية*** : وهي إصرار ما تؤيده التنظيمات من خلال نفوذهم دون استحقاقهم له أصلا، و يترتب عن انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين، مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة و تقديم الخدمات و زيادة الإنتاج.

3- ***المحاباة***: و يقصد بها تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق، كما في منح المقاولات و عقود الاستئجار و الاستثمار.

تعتبر المحاباة و المحسوبية من أكثر مظاهر الفساد خطورة و الأصعب علاجا.

4- ***الوساطة***: و تعد من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات، و تعرف على أنها تدخل شخص ذو مركز ونفوذ لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب ، وترجع أسباب الوساطة إلى :

- دور التنظيمات البيروقراطية الرسمية وواجباتها وإمكانياتها.
- التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي لفئات المجتمع.
- مستوى انتشار التعليم .

و تظهر الوساطة في المجتمعات التي تسود فيها عدة عوامل مثل:

- عدم وضوح النظام و القوانين للتنظيمات العامة و الخاصة.
- علاقة المواطنين بالمنظمة التي يتعاملون معها، فهناك علاقة عكسية بين الثقة و اللجوء للوساطة.
- شيوع فكرة أن لكل قاعدة استثناء ومنها الوساطة.

5- ***الإبتزاز و التزوير***:

- الإبتزاز: هو الحصول على الأموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.
- التزوير : يتعلق بتحريف محتوى الوثائق الرسمية و المحررات الإدارية بغية الحصول على منافع شخصية قد تكون لطمس الحقائق أو الهروب من المتابعة القضائية وطمس الأخطاء الإدارية.

6- ***نهب المال العام و الإنفاق غير القانوني له***: يظهر الفساد في صورة نهب المال العام من خلال الإعتداء الصادر من أصحاب الوظيفة العامة من خلال حالات إختلاس المال العام ، والدي يقع على مبالغ كبيرة خاصة في مجال الصفقات العمومية و الإستثمارات و غيرها.

- يظهر الفساد من خلال الإنفاق غير القانوني من خلال منح التراخيص و الإعفاءات الضريبية .

7- ***التباطؤ في إنجاز المعاملات***: ويقصد بها لامبالاة الموظف العمومي و إستهتاره بالمواطنين أو الهيئات المفترض أن يقدم لها الخدمة المنوطة به والمكلف بها قانونيا، فتجده لا يقوم بعمله في الوقت المناسب مما يضيع حقوق الأفراد و الجماعات.

8- ***عدم إحترام أوقات العمل ومواعيده***: ودلك في الحضور والإنصراف أو تأدية الوقت في قراءة الصحف وإستقبال الزوار و الإمتناع عن العمل أو التراخي أو التكاسل وعدم تحمل المسؤولية.

9- ***إفشاء أسرار المهنة*** و الخروج عن العمل الجماعي و المحاباة في التعيين في المناصب المسؤولية

10-***مخالفة القواعد المالية و الأحكام المالية القانونية***: ومن أبرز صورها الإحتيال ،التهرب الجبائي، التهرب الجمركي، تهريب الأموال الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي.